علاوي يبدي مرونة مشروطة ازاء الجعفري ويزور طهران قريبا

صفقة لحل الأزمة السياسية والجلبي وزيرا في الحكومة المقبلة بدعم الصدريين

جثة طفل عراقي بين ضحايا انفجار في بغداد امس (رويترز)

بغداد ـ «القدس العربي»:

اشار اياد علاوي الى انه سيزور ايران قريبا، فيما ذكرت مصادر مقربة منه ان زيارته لايران تستهدف اقناع القادة فيها للضغط على الائتلاف الشيعي لحل ازمة الحكومة وابداء وجهة نظره في سير العملية السياسية في العراق.

وذكرت مصادر عراقية من القائمة العراقية التي يترأسها أياد علاوي ان هناك عدة شروط للقبول بابراهيم الجعفري كرئيس للوزراء منها الحصول علي ضمانات من الائتلاف حول تشكيل حكومة وحدة وطنية يقر برنامجها من القوائم الممثلة في البرلمان، واقرار آلية لتدقيق المعلومات ومراقبة اداء الحكومة وتشكيل مجلس من رؤساء القوائم يخول صلاحية اتخاذ القرارات الاستراتيجية والاشراف علي تنفيذها، وكان علاوي قد اكد انه ليست لديه مشكلة مع الائتلاف ولا مع شخص الجعفري قائلا «ان منصب رئيس الوزراء يجب ان يحظى بموافقة كل الأطراف، ونحن لا نريد ان نتدخل في أمور الائتلاف الداخلية». وأضاف علاوي «ان الائتلاف يتحمل مسؤولية كبيرة في المرحلة الراهنة والمطلوب منه ايجاد أرضية لتجاوز الخلاف وما نريده هو تبني مشروع حكومة وحدة وطنية تشترك فيها جميع الكيانات السياسية الرئيسة الفائزة في الانتخابات أو حتى تلك التي لم تفز من اجل أن تساهم في اقامة المجتمع العراقي الجديد بعيدا عن حالات الاقصاء والتهميش للآخرين».

موضحا «ان الائتلاف لا يريد هذا التوجه، بل يريد اعطاء مقاعد وزارية، وهي مشكلة لا تحل بهذه الطريقة كما كان يفعل النظام السابق».

وتشير معلومات من جهات حكومية عراقية الى ان ثمة صفقة يمكن ان تعقد لحل الأزمة الحالية تتلخص بان يكون هناك مجلس للحل والعقد يشرف على عمل الحكومة، ولكن تصديق أي قرار يصدر عنه سيكون من مهمة رئيس الوزراء، وبذلك لا تتقاطع رغبة الائتلاف في الحفاظ على استحقاقه الانتخابي مع رغبة الاخرين بان يكون لهم دور في اتخاذ القرار، وقالت المصادر ان هذه الصفقة اذا ما تمت يمكن ان تهدئ الأوضاع. من جهته نفى الدكتور حميد مجيد موسى رئيس الحزب الشيوعي العراقي وعضو قائمة علاوي ان يكون الاجتماع الذي يعقده رؤساء القوائم بدعوة من الرئيس العراقي جلال الطالباني الخميس لتحديد موعد جلسة افتتاح البرلمان او تأجيلها بناء على طلب الائتلاف هو بحث توزيع المناصب السيادية بين رؤساء القوائم وقال ان هذا الموضوع لن يتم التطرق اليه الا بعد حل أزمة المرشح لرئاسة الوزراء.

من جهة اخرى قالت المصادر ان التيار الصدري سيمنح احدى حقائبه الوزارية الى أحمد الجلبي.

ويضم الائتلاف الذي له 128 نائباً في البرلمان 7 أحزاب وتجمعات وحركات سياسية بينها التيار الصدري الذي له 15 نائباً. وقالت المصادر التي طلبت عدم ذكر اسمها ان من بين الحقائب للتيار الصدري هي حقيبة النفط التي ربما ستمنح للجلبي. وأضافت ان ذلك يتماشى مع رغبة الجعفري ببقاء الجلبي رئيساً لمجلس الطاقة ليباشر في خصخصة هذا القطاع. وأجرى الجلبي الذي خسر مقعده الانتخابي في البرلمان ولم تحصل القائمة التي ترأسها علي ثقة الناخبين سلسلة من الاجتماعات الاسبوع الماضي مع الجعفري في بغداد ومقتدى الصدر في النجف.

التركمان يريدون كركوك عاصمة وحزب الدعوة يؤكد انها سبب الخلاف مع الأكراد

بغداد ـ «القدس العربي»:

اكد مسؤول كبير في حزب الدعوة الذي يتزعمه الجعفري في مدينة الناصرية فارس ابو طلال ان قضية كركوك هي المحور الأساسي الذي دفع الأكراد للتحرك ضد مرشح الائتلاف الذي اختير بآلية واقعية ونزيهة، وقال ان كركوك لن تكون لاحد بل انها للعراق كله ولا يمكن (التمدد) على حساب البلاد مؤكدا ضرورة الحرص على وحدة العراق ورص الصفوف لتجاوز هذه الازمة التي وصفها بالمفتعلة.

وكانت قضية كركوك وفق سياسيين عراقيين هي القشة التي قصمت ظهر التحالف الذي استمر بين الشيعة والأكراد لسنوات عدة، غير ان الجديد في قضية كركوك هو ما برز مؤخرا عندما دعا مؤتمر لمنظمة (الحكم الذاتي لتركمان العراق) عقد في بغداد الاربعاء الماضي الى اتخاذ مدينة كركوك عاصمة لاقليم تركمان العراق يمتد من مدينة تلعفر وينتهي بمنطقة مندلي ويتمتع بحكم ذاتي اسوة باقليم كردستان، واوضحت المنظمة في بيان لمؤتمر تأسيسي عقدته الاربعاء ببغداد ان التركمان يمتلكون الكثير من مقومات الشعب عبر التاريخ وهي تحمل ثوابت قومية وجغرافية تمتد من مندلي الى تلعفر بحيث لا يمكن محوها، داعيا جميع القوى والشخصيات التركمانية للتحضير لمؤتمر وطني شامل بهدف وضع اللبنات الاساسية لشروع الحكم الذاتي ومستلزماته القانونية والادارية، وطالبت المنظمة الحكومتين الحالية والمقبلة باعادة النظر في (قضية الشعب التركماني ودعمه شرعيا)، مؤكدة ان هذه المطالب لا تتقاطع البتة مع فقرات الدستور ومواده.

من جانبه دعا رئيس المنظمة الدكتور مظفر ارسلان في كلمة القاها خلال المؤتمر الحكومة المقبلة الى استحداث وزارة ووزير معني بالتنسيق مع المنظمة لدراسة الحكم الذاتي المزمع اقامته على وفق النظم القانونية والادارية، مطالبا باعتبار الشعب التركماني القومية الثالثة في العراق. فضلا عن رفع دور الكفاءات التركمانية لتأخذ مداها في الواقع السياسي أسوة بجميع مكونات الشعب العراقي الاخرى، مشيرا الى معاناة التركمان من جراء المشاريع التي تحاول اذابة هويتهم القومية، من جهتها نفت الجبهة التركمانية العراقية المقربة من الاكراد علاقتها بالمنظمة المذكورة مؤكدة انها تمثل جهات اخرى غير الشعب التركماني.

«نداء استغاثة» من اساتذة الجامعات العراقيين لحمايتهم مع تصاعد عمليات الخطف والاغتيالات

بغداد ـ «القدس العربي»:

وجهت رابطة الأساتذة الجامعيين العراقيين امس الخميس «نداء استغاثة» الى كل مؤسسات المجتمع المدني والهيئات المحلية والدولية للتدخل من اجل حماية الأكاديميين وأساتذة الجامعات العراقية من عمليات الخطف والقتل والاغتيالات التي يتعرضون اليها.

وقال عصام كاظم الراوي رئيس الرابطة في مؤتمر صحافي عقده في مقر الرابطة في بغداد ان الأستاذ الجامعي والأكاديمي العراقي يتعرض يوميا الى «كل اشكال المهانة والابتزاز والخطف والقتل» من قبل اطراف الصراع في المجتمع العراقي ساهم فيه وبشكل كبير الخطاب السياسي للأحزاب الدينية وبالأخص الاسلامية منها مما خلق حالة من «التخندق الطائفي» اضافة الى «القصد المبيت» لبعض القوى من اجل اضعاف البلد ساهمت فيه جهات داخلية وخارجية. وقال الراوي ان رابطة التدريسيين العراقيين توجه «نداء استغاثة لكل الشرفاء في العراق والعالم اجمع بعد ان بلغ الأمر من الخطورة حدا لا يمكن السكوت عليه بعد ان تواصلت عمليات خطف واغتيال وتهديد أساتذة الجامعات والمعاهد العراقية».

وأضاف الراوي وهو أستاذ علوم الحياة في جامعة بغداد والحاصل على شهادة الدكتوراة في الصخور الرسوبية ان عمليات القتل والاغتيال والخطف وما يترتب عليها من هجرة العقول أدت الى حصول «فراغ علمي وأكاديمي وتربوي هائل في الجامعات العراقية». ووزعت الرابطة في المؤتمر الصحافي قوائم باحصائيات ضمت أسماء «لبعض ممن تعرضوا للاغتيال او الخطف او التهديد من أساتذة الجامعات والمعاهد العراقية». وضمت القوائم 268 اسما وأظهرت تعرض 182 أكاديميا عراقيا الى الاغتيال من بينهم ما يقارب 150 ممن يحملون شهادة الدكتوراه يحتل قسم كبير منهم مواقع مسؤولية أكاديمية متقدمة.

وقال الراوي ان مئات آخرين من الكفاءات تعرضوا الى «الاختطاف وخاصة الأطباء وأضعافهم اضطروا الى الهرب خارج العراق».

ووصف الراوي ما يتعرض له الأستاذ الجامعي في العراق بأنه «جرائم حرب وجرائم ابادة جامعية».

وكانت آخر عملية اختطاف في بغداد طالت عميد كلية الهندسة في الجامعة المستنصرية الدكتور حسن علي مهاوش والذي اختطف عندما كان خارجا من منزله في ضاحية حي البنوك في بغداد متوجها الى عمله يوم الثلاثاء الماضي وقال الراوي ان «مصيره ما زال مجهولا».

وأظهرت القوائم تعرض سبعة آخرين من حملة شهادة الدكتوراه الى القتل على أيدي القوات الأمريكية نتيجة اطلاق النار في أماكن متفرقة من البلاد من بينهم الدكتور الطبيب فراس النعيمي الذي قتل بتاريخ الثالث عشر من شهر كانون الاول (ديسمبر) العام الماضي في مدينة الفلوجة.

كما أظهرت القوائم ان عددا كبيرا آخر اعتقل من قبل قوات الأمن العراقية اضافة الى تعرض قسم منهم الى عمليات اعتداء بالضرب والاهانة.

وتحدثت الاحصائيات عن حادثة اعتداء تعرض لها احد الأساتذة الجامعيين ممن يحملون درجة الأستاذية ويعمل في جامعة بغداد كلية الاعلام ويحمل شهادة الدكتوراة بالضرب بتاريخ العشرين من شهر كانون الثاني (يناير) الماضي من قبل ثمانية أشخاص «يعتقد انهم من الطلبة وانهالوا عليه بالضرب وأشكال الاهانات داخل مكتبه مع تكسير أثاث مكتبه وطلبوا منه مغادرة الكلية باعتباره شخصا غير مرغوب فيه».

وقال الراوي «وكل هذه الجرائم قيدت ضد مجهول».

واضاف ان بعض عائلات الاساتذه الجامعيين الذين اختطفوا اضطروا لبيع ممتلكاتهم لكي يسددوا «فاتورة فدية لاطلاق سراحه... لكنه ومع هذا يقتل وتبين بعد ذلك انه قتل منذ اليوم الأول أو الساعات الأولى لاختطافه».

وقال الراوي ان اعلان حرمة المؤسسات التدريسية هو جزء من حمايتها «لأننا نعتقد وبشكل جازم ان هناك أسبابا طائفية وسياسية لكل هذا القتل».

وعزا الراوي الأسباب وراء استهداف الرموز العلمية الى «اثر الخطاب السياسي للأحزاب المختلفة وفي مقدمتها الأحزاب الاسلامية مما أدى الى التخندق الطائفي اضافة الى تدخل دول الجوار والولاءات الحزبية لأحزاب من داخل البلد مع جهات خارجية... والقصد المبيت للقتل وتصفية الكفاءات بحجة اضعاف العراق من جهات خارجية وداخلية».

وأضاف ان «العجز الفاضح للحكومات الثلاث المتعاقبة وللجمعية الوطنية اضافة الى عجز قوات الاحتلال وتسترها على الجناة وربما تقديم العون لهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة اضافة الى الأثر التدميري لثقافة الكره الطائفي والدين» هي أسباب أخرى تقف وراء عملية استهداف الكفاءات العراقية.

وكشف الراوي عن النية في اقامة «مؤتمر تعبوي» في نهاية الشهر القادم سيدعى اليه كل أساتذة الجامعات العراقية والمنظمات الدولية والمحلية من اجل المساعدة في ايجاد حلول لايقاف هذه العمليات.

وقال «فكرنا كثيرا في الاعتصام والاضراب ولكن التعقيدات السياسية والطائفية حالت دون ذلك....». وأضاف «اذا لم تستجب الجهات المعنية الى الطلبات التي نقدمها فنحن نفكر في أجراء اضراب او اعتصام قد يكون مفتوحا ضد ما يحصل».

الاعلان عن تشكيل منظمة تطالب بالحكم الذاتي للتركمان

الحركة القومية التركمانية لا تعترف بمنظمة الحكم الذاتي التركمانية

بغداد ـ «القدس العربي»:

أعلن الأربعاء عن تشكيل منظمة تركمانية جديدة تطالب بالحكم الذاتي للتركمان في العراق.

وقال بيان أصدرته المنظمة الجديدة واسمها منظمة الحكم الذاتي لتركمان العراق في بغداد تلقت «القدس العربي» نسخة منه امس الخميس: «ان أكثر من مائة شخصية تركمانية بارزة في العراق قرروا تشكيل منظمة تطالب بالحكم الذاتي للتركمان بعد ان عقدوا مشاورات عدة مع الأحزاب والقوى التركمانية كافة».

وأضاف: «تم تشكيل لجان تنفيذية وقضائية ودستورية عدة ستكون بمنزلة التشكيلة الادارية في مناطق الحكم الذاتي للتركمان».

وأوضح البيان: «تم تهميش القادة التركمان الذين قارعوا النظام السابق اذ لم يتم زجهم في العملية السياسية الحالية وابعدوا عن أجهزة الدولة بينما سيطرت الميليشيات الكردية على المدن التركمانية».

وأشار الى: «ان هناك شريحة كبيرة من أبناء التركمان الذين قارعوا النظام السابق من خلال ميليشيات الفجر التركماني عاطلين عن العمل في الوقت الحالي وهذا يعد مؤامرة خطرة على التركمانيين وان هناك من يسعى الى اخراجهم من العملية السياسية ومن ثم القضاء عليهم». وقال: «اننا سنبقى نناضل ونحارب من اجل قضيتنا لحين الحصول على حقوقنا كاملة».

وأضاف: «على الرغم من انه كان لنا دور كبير في عملية النضال في الخارج وقد شاركنا في تأسيس المؤتمر الوطني العراقي الموحد الذي يقوده الآن الدكتور احمد الجلبي فقد تعمد السياسيون تهميشنا وعدم الاعتراف بحقوقنا».

من جانبه دعا الدكتور مظفر ارسلان رئيس المنظمة جميع الأحزاب والقوى السياسية الموجودة على الساحة العراقية مساندة الشعب التركماني لاسترداد حقوقه في اقامة الحكم الذاتي.

وقال: «ان التركمان يعدون القومية الثالثة في العراق وهذا ما يمليه الواقع الديمغرافي لشعبنا الذي عانى الكثير من مشاريع اذابة هويته القومية».

ودعا ارسلان الى «تثبيت الهوية التركمانية دستوريا كحق قانوني وحضاري».

وطالب ارسلان الحكومة الحالية والمقبلة: «ان تضع في حساباتها قضية الحكم الذاتي للشعب التركماني الذي يمتد جغرافيا من تلعفر وينتهي بمندلي ويتحاذى مع الموصل واربيل ومنطقة البيات «مبينا» ان عاصمة الحكم الذاتي لتركمان العراق هي كركوك.

من جهة أخرى أعلنت الحركة القومية التركمانية استنكارها وشجبها وعدم اعترافها بمنظمة الحكم الذاتي لتركمان العراق والقائمين عليها.

وقالت في بيان أصدرته الحركة القومية التركمانية وتلقت «القدس العربي» نسخة منه امس الخميس: «اننا واثقون من ان أبناء شعبنا التركماني لن يعيروا أية أهمية لمثل هذه المبادرات غير البريئة والدليل على ذلك الحضور القليل جدا في مؤتمر البيان التأسيسي لمنظمة الحكم الذاتي لتركمان العراق».

وأضاف: «قبل أكثر من عام وصلتنا معلومات حول وجود خيوط مؤامرة لمحو الشعب التركماني عبر طرح فكرة منح التركمان حكما ذاتيا في الشمال».

وأوضح البيان: «ان حقيقة الأمر انما هو مخطط لخداع التركمان وندعو أبناء شعبنا التركماني الى المزيد من اليقظة على طريق نيل الحقوق كافة». وأشار الى: «ان الله قدر للحركة القومية التركمانية ان تقوم دائما بكشف وتعرية جميع المخططات التي تحاك ضد الشعب التركماني».

الصراع الطائفي يدفع أسرا عراقية للفرار من منازلها

بغداد ـ من مصعب الخير الله:

عندما وجد ابو كاظم رسالة بجوار زجاجة بها دم عند الباب الخارجي لمنزله علم ان هذا سيكون اخر يوم له في المنزل. وقال ابو كاظم (37 عاما) «الرسالة افادت ان الدم الموجود في الزجاجة هو دم آخر شيعي قتلوه وان دمي سيحل محله اذا بقيت في التاجي» مشيرا الى معقل للمقاتلين السنة شمالي بغداد. ويعيش ابو كاظم وهو من الاغلبية الشيعية في العراق منذ 25 عاما في التاجي. واحتدمت التوترات بين الشيعة والسنة منذ تفجير مزار شيعي يوم 22 شباط (فبراير) في سامراء شمالي التاجي. ودفع الهجوم العراق الى اقرب نقطة من الانزلاق الى حرب أهلية منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للبلاد عام 2003. وخوفا من الهجمات الانتقامية الطائفية التي قتل فيها المئات فرت الاسر الشيعية والسنية من المناطق أو البلدات التي تختلط فيها الطوائف في مختلف ارجاء العراق ونزحوا الى مناطق تسيطر عليها الطائفة التي ينتمون لها.

وعلى الرغم من أن الهجرة الطائفية تتم على نطاق محدود نسبيا حتى الآن في العراق الا أن العملية تذكر بالتطهير العرقي في يوغوسلافيا السابقة اثناء حروب البلقان. وقال علي الاديب العضو البارز في الائتلاف الشيعي الحاكم ان هذه الهجرة تمثل مشكلة خطيرة وان الحكومة تكثف جهودها للتعامل معها.

وأضاف أنها خطة من جانب «الارهابيين» لتقسيم العراقيين ويجب العمل على افشالها. وفي حي اليرموك بغرب بغداد احتشد في احد المساجد عدد من النازحين السنة في الفترة الاخيرة لطلب المساعدة من مسؤول في أكبر حزب سني في البلاد.

وقال مصطفى عبد الحق وهو سني ان الشيعة في حي الحرية الذي يسكنه في بغداد وصفوا اسرته بانها «ارهابية» لان والده أطلق لحيته فأصبح يشبه بعض المقاتلين السنة الملتحين. وقال عبد الحق «تركنا منزلنا في نفس اليوم الذي وقع فيه تفجير سامراء عندما وجدنا سنة آخرين يتعرضون للهجوم في المنطقة». واضاف «جيراننا ابلغونا ان المتشددين أطلقوا قذيفة صاروخية على المنزل بعد دقائق من مغادرتنا له».

وغادر البعض العاصمة بغداد وهي مدينة متعددة الطوائف يقطنها نحو سبعة ملايين نسمة وانتقلوا عائدين لمحافظاتهم الاصلية التي تهيمن طوائفهم عليها. لكن غيرهم لا يجد مكانا يذهب اليه. وفي الاسبوع الماضي تدفقت بعض الاسر المشردة على مكاتب الزعيم الشيعي مقتدى الصدر والحزب الاسلامي العراقي السني للحصول على الاساسيات من اقامة وغذاء.

وتوثق سجلات مكتب الصدر في حي الشعلة ببغداد حالات أكثر من 500 اسرة شيعية مشردة أغلبها من مناطق قرب أبو غريب وهي بلدة غربي بغداد كانت معقلا للمقاتلين السنة. وقال مسؤول من مكتب الصدر رفض الادلاء باسمه قائلا انه تلقى تهديدات بالقتل «ما نشهده هو قمة جبل الجليد. نأخذ بصماتهم وصورا من وثائق هوياتهم لنتحقق من أوضاعهم».

وفي مقر الحزب الاسلامي العراقي سجلت 43 أسرة سنية على الاقل طلبات للمساعدة بعد نزوحها. وقال عمر الجبوري مسؤول حقوق الانسان بالحزب ان الاسر التي وصلت حصلت على أغطية وغذاء و35 دولارا كدعم مؤقت. وأضاف انه يجب الا يسمح العراقيون للقوى الخارجية بتقسيم البلاد وناشد زعماء العشائر والطوائف في المناطق السنية والشيعية حماية الاقليات في مناطقهم. ودفع سعي الاسر للحصول على سكن في أحياء أكثر امنا اسعار العقارات للارتفاع اذ تستغل الشركات العقارية الازمة. وقال أبو احسان الذي يعمل بشركة عقارية ان الطلب على المنازل في حي المنصور الامن نسبيا في غرب بغداد دفع الاسعار للارتفاع بنسبة بلغت 50 بالمئة خلال عام. وقال «أغلب الاسر تأتي من العامرية والدورة والمناطق التي تشهد مشكلات أمنية».

وقال سني يبلغ من العمر 35 عاما ذكر ان اسمه المشداني انه فر من بلدة الحسينية الشيعية شمالي بغداد بعد يوم من مقتل شقيقه لدى مغادرته مسجدا سنيا. وأضاف «لا يمكننا العودة لهذه المنطقة لانني خائف».

وهذا الانقسام الطائفي جاء نقمة على بعض العراقيين. ففي حين يمثل الشيعة الاغلبية الا انه كانت هناك زيجات كثيرة بين الشيعة والسنة وفي عديد من المدن خاصة بغداد هناك احياء بها تنوع طائفي. لكن الوضع تغير تماما. وقال المشداني «انا متزوج من شيعية وأؤمن بان الاسلام واحد...لكن زوجتي تتفهم الان ان علينا أن نعيش في مناطق سنية من الان فصاعدا». (رويترز)

اطلاق سراح ثلاثة مسؤولين في النظام السابق بينهم ملا حويش

بغداد ـ «القدس العربي»:

أطلقت القوات الأمريكية سراح ثلاثة مسؤولين في نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين بينهم نائب لرئيس الوزراء بعد أسابيع من اطلاق سراح 11 مسؤولا آخر بسبب عدم تقديم أية أدلة أو اثباتات ضدهم.

ونقلت مصادر صحافية امس الخميس عن مسؤول عراقي قوله «ان المفرج عنهم هم عبد التواب الملا حويش نائب رئيس الوزراء ووزير التصنيع العسكري السابق وسعد عبد المجيد الفيصل وكيل وزارة الخارجية والسفير في موسكو وأبو ظبي سابقا اضافة الى محافظ البنك المركزي عصام الملا حويش الذي كان وجه رسالة الى الرئيس الأمريكي جورج بوش يؤكد فيها عدم ارتكاب أي جريمة وان منصبه كان فنيا وليس سياسيا مطالبا باطلاق سراحه».

وأشار المصدر الى «ان المطلق سراحهم قد غادروا العراق فعلا لكنه نفى علمه بالبلدان التي توجهوا اليها».

يذكر ان القوات الأمريكية أطلقت في وقت سابق سراح معتقلتين من مسؤولي النظام السابق هما هدى صالح مهدي عماش عضو قيادة الحزب ومسؤولة الطلبة والشباب ورحاب طه زوجة وزير النفط عامر رشيد في النظام السابق وهما مرتبطتان ببرنامج تطوير أسلحة بيولوجية في عهد الرئيس السابق، وآخرين.

امريكا تقول انها ستغلق سجن ابو غريب في العراق

بغداد ـ رويترز: قال متحدث عسكري امس الخميس ان الجيش الامريكي سيغلق سجن ابو غريب وان ذلك ربما يتم خلال ثلاثة شهور. وسينقل المحتجزون البالغ عددهم 4500 سجين الى سجون اخرى في العراق.

السلطات العراقية تنفذ حكم الاعدام بحق 13 «ارهابيا»

بغداد ـ اف ب: اعلنت السلطات العراقية بانها نفذت امس الخميس حكم الاعدام بحق 13 متهما بارتكاب اعمال «ارهابية ضد المواطنين».

وقال بيان في تلفزيون «العراقية» الحكومي ان «السلطات العراقية نفذت اليوم (أمس) حكم الاعدام بحق 13 مجرما ارهابيا بعد ثبوت الادلة ضدهم واعترافهم بالعديد من الجرائم الارهابية ضد المواطنين». واضاف ان «من بين الارهابيين الذين تم اعدامهم شقير فريد الذي اعترف ان جهات خارجية جندته للعمل على اشاعة الفوضى والخطف والقتل».

واوضح البيان ان «قرار الاعدام جاء بعد اعتراف المجرمين بمسؤوليتهم عن عمليات ارهابية قاموا بها في محافظة نينوى ومدن عراقية اخرى».

المفتي يطالب الجعفري بالتنازل لانهاء أزمة تشكيل الحكومة

اربيل ـ «القدس العربي»:

طالب السيد عدنان المفتي رئيس المجلس الوطني لكردستان العراق امس الخميس الدكتور ابراهيم الجعفري «بالتنازل عن منصب رئيس الوزراء لشخص آخر لتنتهي أزمة تشكيل الحكومة المقبلة»، والتي ظهرت مؤخرا بين الأطراف العراقية المختلفة.

وقال المفتي في الجلسة الأولى للمجلس الوطني لكردستان العراق في دورته الجديدة التي عقدت امس ان «انتقادات القيادات الكردية لحكومة الجعفري تعود الى مراسم أداء اليمين القانونية لحكومته، عندما ألغى كلمة الفيدرالية في القسم». وتابع «وأيضا تعامله السيئ (الجعفري) مع المادة 58 من قانون ادارة الدولة وعدم اعطائه التزامات للجنة العليا لتطبيق تلك المادة.. عدا اهمال حكومته وعدم قدرتها على توفير الأمن والخدمات للمواطنين». وأشار المفتي في كلمته الى «وجود تخوف من قبل شعب كردستان والأطراف العراقية الأخرى من تولي الجعفري رئاسة الحكومة العراقية القادمة»، وأضاف «على الدكتور ابراهيم الجعفري الأخذ بنظر الاعتبار جميع هذه الانتقادات وفسح المجال لمرشح آخر من قائمة الائتلاف العراقي الموحد لتولي هذا المنصب».

وقال رئيس المجلس الوطني الكردستاني «اذا لم يتنازل (الجعفري) فهذا في مصلحة أعداء العراق».

صحيفة امريكية: مسؤول شيعي طلب من مسؤولي المشرحة المركزية ببغداد اخفاء اعداد القتلى

لندن ـ «القدس العربي»:

كشفت صحيفة امريكية عن قيام حزب عراقي شيعي مؤثر في الائتلاف تدخل وامر وزارة الصحة بالتوقف عن تقديم معلومات احصائية عن عمليات الاعدام والقتل التي تمت بعد تدمير قبة مرقد الامامين الهادي والعسكري في سامراء. ونقلت صحيفة «واشنطن بوست» عن مسؤول قوله ان المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق، الذي يتزعمه عبدالعزيز الحكيم تدخل وأمر المستشفيات والمشارح بالتوقف عن تحديد اسباب الوفاة وتعرض الجثث لاعدامات والاكتفاء بتسجيل الوفيات التي نجمت عن عمليات المقاومة ومقاتلين عراقيين اخرين. واشارت الصحيفة الى بيان دائرة حقوق الانسان العراقية، يبدو انها تدعم موقف وزارة الصحة، وتعرض مدير مشرحة بغداد لضغوط من وزارة الداخلية، التي طلبت منه عدم الكشف عن هذه المعلومات او التقليل من اعداد الجثث والقتلى. واشارت الصحيفة الى ان عمليات الاختطاف، والقتل حدثت بشكل دوري خلال العام الماضي، وتواصلت بعد تدمير المسجد. وتم اتهام الميليشيات التي اخترقت وزارة الداخلية والتابعة لحزب عبد العزيز الحكيم. واتهمت هذه الميليشيات بالقيام بعمليات اختطاف وقتل في الفترة ما بعد 22 شباط (فبراير). وكانت الصحيفة قد وضعت عدد الضحايا الذين قتلوا نتيجة للعنف الطائفي بعد هذا الحادث بـ 1300، وهو الرقم الذي رفضته الحكومة الانتقالية التي وضعت عدد القتلى في اسبوع تقريبا باكثر من سبعمئة شخص، فيما وصف جورج كيسي، اكبر جنرال امريكي الارقام التي وضعتها الصحيفة بانها مثيرة للسخرية.

ويقول مسؤول غربي ان عدد القتلى الذين قتلوا قبل ان يعلن الجعفري عن رفضه لهذه الارقام بلغ الف شخص. ورفض المجلس الاعلى الاتهامات قائلا انها من تدبير «اعداء الاسلام». ومعظم الجثث التي نقلت الى المشرحة، بحاجة لتحقيق. وقام مراسل الصحيفة في 23 شباط (فبراير) اي بعد يوم واحد من التفجير، واحصى 86 جثة لقي افرادها حتفهم بطريقة وحشية.

وكان مسؤول في المشرحة قد اخبر وكالة الانباء الفرنسية ان 80 شخصا قتلوا مباشرة بعد التفجير. وبعد اربعة ايام زار مراسل الصحيفة المشرحة المركزية واحصى فيها 200 جثة. مع ان مسؤولا كبيرا في حزب الحكيم قد زار المشرحة في 27 شباط (فبراير)، الا ان مسؤولا اخر في الحزب، امر وزارة الصحة بعدم رصد عمليات القتل الطائفي وعدم ربطها بالعمليات التي يقوم بها المقاتلون العراقيون، وبدلا من الحديث ووصف الجثث، طلب المسؤول اعداد قوائم بالجثث ووضعها في قاعات المشرحة حتى يتسنى للاقارب التعرف عليها.

ويقول مسؤول في وزارة الصحة ان المسؤولين والعاملين في المشرحة لم يكونوا قادرين على التعامل مع تدفق الجثث الكبير. وقال مسؤول وزارة الصحة ان الف شخص قتلوا في الاسبوع الاول بعد التفجير. واكد المسؤول قيام مسؤول بارز بزيارة المشرحة في 27 شباط (فبراير) وقام باصدار اوامره للعاملين فيها. ويقول القائم باعمال مدير المشرحة ان وزارة الصحة ارسلت لهم ارقاما تتحدث عن سبب الوفاة، بدون تحديد طبيعة الهجوم الذي تعرض له الشخص وادى لوفاته، حيث لم يكن لدى المسؤولين اية فكرة عن سبب الوفاة، ان كانت بهجوم او اعدام. وكان مدير المشرحة السابق، فايق بكر، قد اضطر لمغادرة العراق بعد تلقيه تهديدات.

واتهم تقرير لوزارة الخارجية الامريكية عن حال حقوق الانسان في العالم، ان قوات الشرطة المخترقة من الميليشيات الشيعية ترتبط بعمليات الاعدام والقتل العشوائية، والاغتصاب والاختطاف. واشار تقرير وزارة الخارجية ان «غالبية انتهاكات حقوق الانسان والتي تتهم بارتكابها الحكومة، قامت بها وكالات حكومية خاصة الشرطة».

وتحدث تقرير وزارة الخارجية بتفصيل عن انتهاكات حقوق الانسان التي تمارسها قوات الشرطة، وبشكل اقل قوات الجيش وذكر منها « التهديد، التحرش، الضرب والتعليق من الارجل، واستخدام الادوات والصدمات الكهربائية». ولم يستبعد التقرير ان تكون الانتهاكات مرتبطة بدوافع سياسية.